

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

الخصاص المهول في أطر وموظفي مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية لجرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن هيئة كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية لجرسيف تعاني من خصاص مهول في الموارد البشرية، حيث سجل في صفوفهم خلال السنوات الأربعة الأخيرة وفاة اثنين رحمهما الله، وإحالة أربعة على التقاعد، وانتقال فعلي لتسعة، إضافة إلى وجود ثلاثة حالات مرضية مزمنة وحادة منها إعاقة بصرية كلية، كما أنه يوجد من بين الطاقم الحالي ثمانية موظفين أعمارهم تتجاوز الخمسين سنة.

وحيث أن هذا الوضع جعل ثلاثة موظفين حاملين لقرارات وزارية يمارسون بشعب أخرى منهم المحاسب والمكلف بتصفية الصوائر القضائية وآخر مكلف بالحراسة، كما أن ذات الوضع الخطير ساهم في اتخاذ إجراءات محلية لتدبير هذا الخصاص الحاد وهو ما نتج عنه دمج عدة شعب مختلفة وغير متجانسة، وبالتالي تكريس عدم احترام الضوابط التي يفرضها الاختصاص. وحيث أنه يمكنكم التأكد من هذا الخصاص الحاد والمبالغ فيه بالوقوف على التناقص العددي المفرط الذي عرفته مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية لجرسيف منذ سنة 2014 إلى اليوم.

وحيث أن هذا الوضع انعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة للوافدين على المحكمة، وطول مدة انتظارهم للقيام بالإجراءات وهدر الزمن القضائي وارتفاع الضغط بخصوص ما تبقى من الأطر والموظفين.

وحيث أنه بالرجوع إلى الإعلان المنشور بالموقع الرسمي للوزارة بشأن الخصاص المسجل في موظفي كتابة الضبط حسب المدن، تم الإعلان بخصوص مدينة جرسيف عن منصبين فقط، في الوقت الذي تحتاج فيه هذه المصلحة إلى أزيد من 16 موظفا.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم؛

لماذا لم تعتمد وزارتك تفعيل شرط الخلف عند قبول الانتقال؟ ولماذا لم تعمل على تعويض

الحالات المتوفاة والمحالة على التقاعد؟

ولماذا أعلنت مصالحكم المركزية في الجدول المنشور عبر الموقع الرسمي للوزارة بشأن الخصاص

المسجل في موظفي كتابة الضبط حسب المدن، عن منصبين فقط بخصوص مدينة جرسيف،
بدل 16 منصبا؟

.وما هي الإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها وزارتك من أجل تجاوز الخصاص المهول في أطر
وموظفي مصلحة كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية لجرسيف؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد